



أ.د. عبد الحسين العنبي *: السياسات الاقتصادية الحكومية معززة للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي الحلقة (3)

ثالثاً: صراع الاقتصاد العراقي المرير بين العصور وعلب العصور

لقد ابتلانا الله بالحوّل الفكري وهو صفة غالبية للمافيات الاقتصادية وليس للنظم الاقتصادية ، فلا ترى الا بجانب الحقيقة، فالحكومات في جميع دول العالم تعني بالسياسات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Polices) الا في العراق، فأنها غارقة في ملايين التفاصيل الجزئية لكي تبقى تراوح في مكانها بل تتراجع في اغلب الملفات كما يتضح في الآتي:

1- الشراكة الاستراتيجية مع الشيطان:

في العراق لا ترسم سياسات مستدامة تشمل الجميع دون استثناءات لأنه عمل ليس فيه (خبزة على قول المافيات) وليس فيه تفاصيل، أي ان السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب جميع الحالات من منتجين ومستهلكين ومصدرين ومستوردين ترضي الرحمن ولا يتسلل اليها الشيطان، وبما ان الشيطان يكمن بالتفاصيل الجزئية، فان متخذي القرار لدينا على مدى عقود مضت تميل الى السياسات الاقتصادية الجزئية (Microeconomic Polices) لان الاستثناءات والتفاصيل وبالتبعية الشيطان يعيش ويتعرع في التفاصيل ، ولأنهم لديهم شراكة استراتيجية مع الشيطان، فيتهربون من الكلي الى الجزئي ، وينشغلون بألوف بل ملايين القصص الجزئية التي يمكن ان تحل اوتوماتيكياً بالسياسات الكلية دون حاجة الى النظر اليها حالة بحالة، ان الهروب من الكلي الى الجزئي في السياسات العامة هو هروب من المسطرة التي تشمل الجميع الى الاستثناءات التي تعطي امتيازات



أوراق في السياسات الاقتصادية

لفئات واشخاص وتوقع الحيف والاذى على اشخاص وفئات اخرى، وهو هروب بالتبعية من النزاهة الى الفساد ومن الموضوعية الى الانتقائية وهروب من اقصر الطرق الى اطولها وأكثرها تعرجا، وبالنتيجة هروب من دولة لا تسلم للمسلمات والبيدييات الى دولة تعطل المسلمات (Axioms) وتشتغل بالشبهات. ولذلك تراها غير منتجة على الصعيد الكلي فلا تنمية ولا اعمار ولا مصالح عامة وانما هي غارقة في الموضوعات الجزئية والمصالح الجزئية، وحيث ان المنافع العامة نتيجة منطقية للسياسات العامة السليمة دون ان تكون منافع شخص او فئة على حساب ضرر شخص او فئة اخرى وهنا يمكن ان نقرب من أمثلة القرار، ولان المنافع الجزئية تكون نتيجة منطقية للسياسات الجزئية، والتي تفضي الى تحقيق منافع شخصية او فئوية على حساب تحقيق ضرر لأشخاص او فئات اخرى، فان السياسات الجزئية تجعل الاضرار تأكل المنافع فلا يكون هنالك نفع عام صافي، وبذلك لا نرى تنمية حقيقية في السياسات الجزئية، رغم أهمية اقتصاديات الجزء سواء كان وحدة اقتصادية او فرد او شريحة الا ان مصالح الجزء يمكن احتوائها عند رسم السياسات الاقتصادية الكلية، بينما لا يمكن احتواء المصالح العامة عندما نكون مركزين ومهتمين بالسياسات الجزئية، وعلى هذا الأساس نحن ليس لدينا تنمية شاملة ولا مستدامة وانما لدينا (قفشات) تنمية دخيلة هنا وهناك تظهر في مشروع هنا فلان الفلاني ومشروع هناك لعلان العلاني دون مراعاة الصورة الكاملة (Macro Picture) فيزول هذا المشروع او ذاك بزوال سانديه من ابطال السياسات الجزئية او يستحوذ مشروع على مشروع بتغير اقطاب السلطة من فترة لأخرى، الامر الذي لا يخلق رسوخ في الأنظمة وآليات العمل ولا يخلق استدامة تنموية فنبقى ندور في حلقات الفقر والتخلف ولكن تتبادل الأدوار وتتبادل الأقطاب والنفوذ مع تبادل السلطة وتبادل المافيات، بل ان الحكومة تخلق وهم وخداع لفئات منتجين او مستثمرين تحابيهم وقتيا فيتوسعون بالاستثمار وفتح مشاريع جديدة مبنية على



أوراق في السياسات الاقتصادية

قرارات غير راسخة يتخذها اشخاص زائلون فتزول القرارات والامتيازات بزوالهم فيجد المستثمر بعد فترة انه خدع وانه انفق الملايين في مشروع معلق على شرط استمرار وثبات الحالة الزائلة فيفشل الاستثمار ويكون عبرة سيئة تزيد من حالة عدم الثقة (Distrust) وعدم التأكد في بيئة الاعمال العراقية وكما تكررت هذه الحالات تكرر الفشل وتكرر فقدان الثقة فتكون حالة البيئة الطاردة هي الحالة الملازمة .

2- من نحن؟ ..نحن متعمقين جداً بالمسائل السطحية :

تعج اجندات الاجتماعات الحكومية بالمسائل (الجزئية) السطحية التي تشغل الحكومات بل واشغلتها فعلاً لعقود عن التفكير بالأمور المصيرية والاستراتيجية والتنموية بدليل ان اغلب ما وضع من خطط واستراتيجيات بقيت حبيسة ادراج المكاتب ، واستمرار حالة انغماسها في الآماد القصيرة والجزئيات جعلها تصل الى الأمد الطويل باستحقاقاته الكبيرة والثقيلة حتى وجدت نفسها لم تحقق أي شيء من تلك الاستحقاقات.

قبل 20 سنة خلت كانت نفوس العراق بحدود 26 مليون نسمة والان بحدود 41 مليون نسمة ، فاذا افترضنا بقاء المستوى المطلوب من الاحتياجات الأساسية كما هو عليه دون تطوير فأننا نحتاج الى زيادة في كمية تلك الاحتياجات الأساسية والخدمات العامة والبنى التحتية بمقدار 58% بنفس مستوى الزيادة السكانية خلال هذه الفترة كي نبقى عند نفس المستوى المعاشي، وحيث ان الحكومات المتعاقبة لم تركز على التنمية وتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية قدر تركيزها على التوزيعات الاجتماعية وتوزيعات الرواتب على شرائح أوسع من الموظفين والمتقاعدين وضحايا النظام المقبور وعلى احتواء أجهزة النظام المقبور المختلفة على امل ان لا تتحول الى الصف المعادي للنظام الجديد ، فان تلك التوزيعات وسعت من الطبقة الوسطى على حساب الطبقة الفقيرة دون ان تحد من نمو طبقة الأثرياء حيث كان



أوراق في السياسات الاقتصادية

الثراء مَحْتَكِر من قبل فئات محدودة مرتبطة بحاكم اوحده وحزب اوحده وصار الثراء متفشي على طبقة اوسع وحكام متعددين وأحزاب متعددة وبالنتيجة طبقة اوسع، وكذا الامر بالنسبة للفساد فقد أصبحت لدينا عدالة في توزيع الفساد بعد ان كان حكرًا على الطبقة المقربة من الطاغية صار مشاعا وفي تناول طبقات حزبية وإدارية وفئوية اوسع، وهذه كلها خلقت متطلبات انفاق واستهلاك اوسع لتلبي نمو دخول الطبقة الوسطى واتساع قاعدة طبقة الأثرياء، وكل ذلك ينعكس في نوعية وكمية وانماط الاستهلاك، فتحسن المستوى المعاشي للناس من حيث الغذاء والدواء والمتطلبات الشخصية (مسكن، ملابس، اثاث، أجهزة كهربائية)، ولكن رافقه تأخر في ظروف العيش والأجواء المحيطة والعامّة والبنى التحتية وظروف البيئة والأمان المجتمعي وتفشي عادات اجتماعية غير لائقة وتعالى صراخ التذمر والتمرد وعدم احترام القانون خاصة ان ذلك كان متزامناً مع غياب السلطة الغليظة والقبضة الضاربة لصالح مزيد من الحريات ومزيد من الانفلات، وتراجع في التنمية الناجم عن تراجع الانفاق الاستثماري الحقيقي الخالق للتنمية لصالح التوزيعات الاوسع لإيرادات عامة متأتية اغلبها من النفط، والتي انعكست في الغالب في نفقات استهلاكية تخلق طلب دون ان تخلق عرض، وامام هذه الصورة نكون بحاجة اكبر للتدفق السلبي والخدمي المستورد لاستكمال النقص في العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المشوه المتنامي، وبذلك نغرق في مزيد من الرعيّة، طالما ان السياسات الكلية الحكيمة غائبة لصالح السياسات الجزئية المرتبطة بمصالح شخصية او مساومات فساد لتقاسم المغانم وعادة تكون خالقة للاحتكارات التي تعتاش على قدرتها في رفع الأسعار فيكون احتكارهم مجزيا ومربحاً الا انه يعتاش على استغلال السلطة وعلى الإيرادات العامة المهدورة ويعتاش على تآكل دخول أصحاب الرواتب المحدودة نتيجة التضخم وهؤلاء موظفين بالنتيجة يصبحون فريسة اسهل للدخول في شبك الفساد كلما تراجع دخلهم دون ان تتشدد



أوراق في السياسات الاقتصادية

أساليب محاسبتهم لأننا كسرنا عصي الطاغية دون ان نستحدث أنظمة مؤتمتة ومنضبطة لحوكمة مؤسسات الدولة فلم يعد للقانون سيادة.

3- صراعنا المرير .. بين العصير وعلب العصير:

واحدة من اهم المسائل السطحية التي تعمقت بها حكوماتنا المتعاقبة كثيراً ناهيك عن البيض والدجاج ومقطعات الدجاج وغيرها كثير وربما حتى (علكة البوب) ، هو منع استيراد العصائر من عدمه ، ومنع استيراد علب العصائر من عدمه ، حيث بقي هذا الموضوع يدور في مكاتب المسؤولين والوزراء واللجان العليا لأكثر من ثلاث سنوات خلت ولا زلنا لم نتمكن من الإفلات منه ، فلو اننا اخذنا بقاعدة المرحوم (آدم سمث) الكلاسيكية (دعه يعمل ، دعه يمر) أي ان نعتمد حرية التجارة ، لما احتجنا لكل تلك النقاشات البيزنطية ولما صرفنا الوقت والجهد واطننا الورق في توافه الإجراءات وتوافه الحلول وتوافه الأمور بالنتيجة ، لكننا في الغالب نخضع لمؤامرة اغراقنا في (إدارة التوافه) لمنعنا من بلوغ كباتر الأمور، لقد كان بالإمكان ان نترك الامر لقوى السوق ولا نمارس المنع الإداري لاستيراد العصير ولا لعلبه ، ونضع سقوف حماية معقولة ونترك هامش معقول للمنافسة ونريح ونستريح ، الا انه الطمع وشراء الذمم والرغبة في الاحتكار واكل السحت من قبل بعض المنتجين في القطاع الخاص فضلا عن وجود الذمم الرخيصة من قبل بعض موظفي الدولة ، حال دون ذلك وهو الذي يقف وراء ما نحن فيه .

في سنوات خلت تقدمت مصانع العصائر بطلب منع استيراد العصائر المشابهة لسلعهم بموجب بيانات تشير الى قدرتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأنها صناعة تعتمد على 80% من مدخلاتها على مواد أولية محلية، الا انها تستخدم علب التعبئة مستوردة، فمنحت صناعة العصائر امتيازاً يتمثل بقرار منع استيراد العصائر وهو في الواقع



أوراق في السياسات الاقتصادية

خلاف القوانين النافذة، وبعد فترة وجيزة تمكن أصحاب صناعة العلب المعدنية من اقناع متخذي القرار بمنع استيراد العلب ووضع نص في الموازنة العامة الاتحادية لعام 2019 وهو نص مقحم في الموازنة وليس مكانه الحقيقي ولكن الساسة والمصالح هي من تتحكم بالقواعد العلمية وليس العكس ، فصار لدينا منع الاستيراد ممتد بين المدخلات والمخرجات مولدا حالة من الصراع المباشر لان احدهما يحقق أرباح احتكارية متعكزا على الاخر.

قبل ثلاث سنوات تظلم لدينا أكثر من 40 مصنع ينتج العصائر وكان تظلمهم على قرار منع استيراد العلب فاحتمد الصراع في أروقة الدولة الغارقة بالجزئيات، فمن حيث المبدأ أن منع الاستيراد لأي سلعة كانت هو مخالف للدستور العراقي الذي يصنف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد سوق حر ومنافسة، في حين ان كل اشكال منع الاستيراد تمنح صفة احتكارية للمنتج المحلي الامر الذي يجعله يراهن على رفع سعر منتجه لجني الارباح ولا يراهن على الجودة والتطوير وتدنية الكلف لأنه يصبح محتكر للسوق، وقد أكدت الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في مطلع 2020 نفس هذا التوجه وهو عدم وجود قانون يجيز لمجلس الوزراء او المجلس الوزاري للاقتصاد منع استيراد السلع وان اي استثناء ورد في قانون الموازنة لسنة 2019 قد انتهى العمل به في نهاية عام 2019 بحكم كون القانون سنوي. كما ان منع الاستيراد يتعارض مع المادة (10) من قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010، فضلا عن ان منتجي العلب المعدنية المحليين حصلوا على حماية المنتج بنسبة 20% فوق التعرفة الاصلية البالغة 10% ، وهذا امر قانوني يدعم هذه الصناعة ويامكانهم التقدم بطلب زيادته لكي يعاد دراسته، ولا يوجد ما يستدعي منع الاستيراد. علماً ان هذه الصناعة لا تتمتع بخلق قيمة مضافة مهمة اذ ان معظم مدخلات الانتاج مستوردة، ثم صدر قرار مجلس الوزراء بالتريث بفتح الاستيراد لحين وضع محددات تضمن عدم حصول الاحتكار، ولم يضع احد تلك



أوراق في السياسات الاقتصادية

المحددات وبقي الامر سائبا، وبذلك يكون التريث قد انتهت مدته دون تمديده الامر الذي جعل منتجي العصائر يعقدون صفقات استيراد العلب بغية التخلص من العبء الاحتكاري حيث سعت شركة انتاج العلب بتنسيق مع لجان حكومية الى تحديد سعر العلب بحدود 82 دولار لكل 1000 علبة وهو السعر الذي يفوق سعر المستورد بحدود 25 دولار تمثل كلف احتكارية على منتجي العصائر وتمثل ربح احتكاري لمنتجي العلب، ولكن، من الذي يملك حق التسعير في اقتصاد السوق يا ترى؟ سوف يبحث ذلك في الحلقة القادمة ، وعلى ضوء ذلك لا يحق للمنافذ الحدودية منع دخول العلب المستوردة بعد نفاذ تأريخ التريث وعلى ضوء هذا الاعتقاد مضت شركات المشروبات الغازية والعصائر الى استيراد العلب بشكل اصولي وقانوني لا غبار عليه، الا انها فوجئت بوصول كتاب من سكرتارية المجلس الوزاري للاقتصاد بالعدد 268 في 2020/5/7 ، الذي يؤكد على قرار مجلس الوزراء (365 لسنة 2019 المنتهية مدته) ويتوعد المنافذ الحدودية بعقوبات صارمة في حال عدم منع استيراد العلب مما تسبب بحجز (55 شاحنة) لمدة 6 اشهر وهي محملة بالعلب مطبوع عليها ماركات الشركات المستوردة فلا يمكن ارجاعها او الاستفادة منها في أي مجال اخر فضلا عن ان شركات المشروبات الغازية لديها اعتماد مفتوح لصالح الشركات المصدرة لمدة سنة كاملة وعليك ان تتصور حجم الخسارة وكلف الارضيات التي تدفع عن حجز البضاعة، وقد تضمن رأي السكرتارية مخالفات واضحة تثير الاستغراب لأنه يشير الى انه تم منع استيراد العلب في حين ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه انفا هو التريث لفترة، والفترة قد انتهت، فمن الذي يمتلك صلاحية تمديد التريث يفترض فقط الجهة التي اصدرته وهي مجلس الوزراء ولا يجوز لسكرتارية المجلس الوزاري للاقتصاد الطلب من المنافذ الحدودية ذلك، كما انه لم يكن المجلس الوزاري للاقتصاد لا قبل اصدار هذا الكتاب ولا بعده في حالة انعقاد بسبب تشكيل حكومة جديدة، مما تطلب اصدار امر ديواني جديد لتشكيل المجلس الوزاري للاقتصاد، وعليه لم ينعقد وهو من ينظر في



أوراق في السياسات الاقتصادية

مثل هذه الامور ويرفعها لمجلس الوزراء، وبذلك يكون التلاعب واضح وفوضى السلطة تحددتها مصالح الفئات.

تبين أيضا ان هنالك مصنعين للعلب فقط ولنفس المالك وان انتاجهم لا يغطي الا 50% من الطلب وهذا سوف يولد حالة احتكار مركب مصاحب لمنع استيراد العلب وهذه الحالة سوف تمارس حالة قمع سعري احتكاري على منتجي المشروبات الغازية والعصائر الامر الذي يسبب خسائر قد يخرجها من السوق حيث تكون مهمة منافستها للمشروبات المستوردة أصعب بكثير، كما ان تعطل مصنعي انتاج العلب لأي طارئ كما حدث عند دخول داعش عام 2014 وعدم القدرة على وصول الطلبات من محافظة السليمانية حيث يتواجد اكبر المصنعين لإنتاج العلب انعكس في توقف اغلب مصانع العصائر عن العمل لعدم تنوع مصادر الحصول على العلب.

على مدى ثلاث سنوات ونحن نلف وندور في الصراع بين العصير وعلب العصير بل حتى بعض سفراء دول وملحقين تجاريين لدول تدخلوا لحل هذه الجزئية التافهة التي كان يمكن ان تحل حسب رايانا المتواضع بالعودة الى حرية التجارة والتوقف عن أي منع للاستيراد او منع للتصدير للعصائر ولعلب العصائر واللجوء الى سياسات حمائية معقولة تمنع الإغراق الذي يمارس من بعض دول الجوار علينا وتسمح بحماية معقولة لمواجهة كلف الإنتاج المرتفعة لدينا وفي ذات الاطار تسمح بدخول المستورد لمعادلة العرض السلي مع الطلب السلي وليكون نافذة لدخول التقنيات ونافذة لتحفيز منتجينا على تطوير اساليب عملهم لخفض الكلف وتحسين النوعية واحلال المدخلات المستوردة بالمدخلات المحلية بما يضمن اكتمال اكبر ما يمكن من حلقات سلسلة القيم المضافة داخل الاقتصاد العراقي ولا تبقى صناعتنا حبيسة مرحلة الصناعات التجميعية، ومن الغرائب التي صادفتني في هذا الصراع المريع ان احد الاجتماعات التي جمعتني مع مالك مصانع العلب قلت له ان انتاجكم لا يكفي الطلب من قبل مصانع العصائر، فانتفض قائلا بالعكس لدينا فائض والان نصدر العلب لعدة دول في غرب اسيا وسوقنا يتسع عالميا، فضحكت قائلا بعد ان اوقعته في الفخ لانه



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

لا يفهم المنطق الاقتصادي، اذا كان انتاجك يغزو كل هذه الأسواق العالمية فهذا دليل ممتاز على ان صناعة العلب لدينا فيها ميزة نسبية عالية وانها منافسة عالميا وتستحوذ على أسواق دول، ففرح وقال نعم، فقلت اذن هي صناعة لا تحتاج الى حماية ولا دعم ولا منع استيراد السلع المشابهة لها لأنها قائمة بذاتها، فبهت الذي احتكر ولجأ الى الشتائم في الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ولم ينتهي المطاف ولا زالت اقدام الحكومة تتوغل اعمق في مستنقع الجزئيات وتلتهى عن كباير الأمور طالما لا تستطيع تفكيك المافيات التي تحكم قبضتها على اغلب القطاعات الاقتصادية.

(* باحث اقتصادي اكاديمي والمستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي).

حقوق النشر— محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمع بإعادة النشر— بشرط الإشارة الى المصدر. 24 نيسان 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>